تأثير النقابات العمالية على تشريعات السياسة الاقتصادية للحكومة

The impact of unions on government legislation for economic policy

الدكتور لطرش علي

أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان

عضو بمخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة LDI2D جامعة مستغانم

ali-latreche-doc@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2020/05/10 تاريخ القبول: 2020/06/03 تاريخ النشر: 2020/06/08

الملخص :

تعد السياسة الاقتصادية للحكومة من الناحية القانونية ، مجموع الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة، في صورة قواعد قانونية عامة ومجردة لتنظيم البيئة الاقتصادية للدولة ، بموجب وسائل مالية ونقدية ، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق أهداف اقتصادية . ويعد قانون المالية من أهم قوانين هذه السياسة ، فمن خلاله تتحدد نوع السياسة المالية التي ستتخذها الحكومة من حيث النفقات العامة ومختلف أنواع الجباية. وسواء كانت هذه السياسة توسعية أو إنكماشية ، فللنقابات العمالية الأكثر تمثيلا للعمال تأثيرا في تحديد معالمها ، وهذا من خلال الاجتماع الثلاثي الذي يجمعها مع المنظمة الأكثر تمثيلا لأرباب العمل و الوزير الأول للحكومة ، فمتى كان تأثيرها إيجابيا ، انعكس ذلك بالإيجاب على حقوق العمال ، ومتى كانت مثبطة سيصبح الاجتماع ثنائيا وتهدر حقوق العمال .

الكلمات المفتاحية: النقابات العمالية ، التشريعات المالية، السياسة المالية ، السياسة النقدية ، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The economic policy of the government is legally considered as the sum of measures taken by it in the form of general and abstract rules in order to organize the economy of the state by financial and monetary means, which as a whole aim to achieve economic goals. and the finance law is one of the most important laws in regard of this policy, because it determines the type of fiscal policy that the government will apply in terms of public expenditures and different types of taxes.

and whether this policy is expansionary or contractive, labor unions that represent the workers the most have a role in defining its features, and that's through the tripartite meeting that includes them and the organization that represent employers and the prime minister, so as long as they have an influence there will be a positive impact on the workers' rights, otherwise the meeting will be bipartite and the rights of the workers will be wasted.

Keywords: *Trade unions; Financial legislation; financial policy; Monetary policy ; economic development.*

المؤلف المرسل: لطرش علي ، **الإيميل**: *ali-latreche-doc@hotmail.fr*

1. مقدمة

تسعى أغلب الحكومات إلى الاهتمام بالاقتصاد ، ولكن بمفهوم سياسي ، ولذلك قد تخدم الإرادة السياسية للحاكم الاقتصاد ، كما قد تسبب ركوده ، هذا من حيث الإرادة الفعلية ، لا الظاهرية . ولذلك هذه الإرادة لا تكفي لوحدها لتحقيق أهدافها الإقتصاية مثل : القضاء على البطالة ، حماية القدرة الشرائية للمواطنين ، التوزيع العادل للدخل بين مختلف الأشخاص ، مجابهة التضخم...إلأخ ، بل يجب وضع إستراتيجية للسياسة الإقتصادية للحكومة .

فتظهر هذه الأخيرة من خلال قانوني النقد والمالية ، حيث يجب أن يتطورا معا ، وإلا ركد الاقتصاد ، والجزائر نموذجا لهذه الصورة ، حيث في كل سنة تضع الحكومة قانونا ماليا جديدا مترجما لسياستها ، ولكن عدم تحديث قواعد قانون النقد والقرض يحطم في الكثير من الأحيان الأهداف الإستراتيجية لقانون المالية .

بالنهاية لا تنجح الحكومات في تطوير اقتصادها إلا إذا نجحت في تطوير السياسات النقدية والمالية معا ، ثم بعد ذلك تحدث الترابط المناسب بينهما لخدمة الاقتصاد ، فالسياسة النقدية التوسعية من الأحسن أن تترابط مع السياسة المالية الانكماشية ، والعكس صحيح .

أما السياسة النقدية فيحدثها البنك المركزي بواسطة سلطة النقد والقرض، وأدواته في ذلك هي التحكم في الفائدة، فترفع لخفض التضخم، أو تخفض لتشجيع الاقتراض عند الركود الاقتصادي بغية تحريكه ، وفي الحالتين لا نلمس أي تأثير للنقابات العمالية .

على العكس من ذلك تعد السياسة المالية للحكومة ذلك المجال الأرحب لتدخل النقابات العمالية وفرض ضغطها ، سواء على المستوى التنفيذي من خلال اجتماعات الثلاثية لممثل أرباب العمل ، ممثل النقابات العمالية ورئيس الحكومة ،أو على المستوى اللامركزي من خلال التحاور مع السلطات المحلية وإيصال انشغالات طبقة العمال ، والتي ستترجم في مطالب لها علاقة بالسياسة المالية للحكومة على مستوى السياستين : المالية والنقدية ، أو حتى على مستوى سياسة التجارة الخارجية ، كما نلمس التأثير غير المباشر للنقابات على السلطة التشريعية المخول لها التصويت والتصديق على قانون المالية. فتتحول عندها النقابات العمالية من الجماعات المثبطة إلى الجماعات الفعالة في تحريك عجلة الاقتصاد .

فما هو دور وتأثير النقابات العمالية في مختلف تشريعات السياسة الإقتصادية للحكومة ؟

- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الأهمية البالغة للنقابات العمالية الأكثر تمثيلا للعمال في التأثير المباشر على تشريعات السياسة الإقتصادية للحكومة ، من خلال اجتماع الثلاثية الرسمي الذي يجمع النقابة العمالية الأكثر تمثيلا للعمال مع المنظمة الأكثر تمثيلا لأرباب العمل ومع الوزير الأول بصفته رئيس الحكومة ، إضافة إلى التأثير غير المباشر في هكذا مجال على السلطة التشريعية .

- أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في تبيان أثر التشريعات المالية للحكومة في عالم الشغل ، مع التفريق بين السياستين المالية والنقدية للحكومة وأهمية ذلك عند صياغة التشريعات المالية للحكومة ، مع إظهار الآليات الواجب اعتمادها من طرف النقابات العمالية للتأثير على هذه التشريعات .

- مناهج الدراسة

المناهج التي اعتمدتها في هذه الدراسة تتمثل في : التحليلي ، الاستقرائي ، الاستنباطي و المقارن أحيانا.

- العناصر الأساسية للدراسة

لقد سلطنا الضوء على بحث تأثير النقابات العمالية على تشريعات السياسة الاقتصادية للحكومة من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث : أما المبحث الأول فأتناول فيه ماهية السياسة الإقتصادية للحكومة ، وأستعرض أنواع السياسات الإقتصادية للحكومة من خلال قوانين المالية في المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث فسوف أخصصه لدراسة تأثير النقابات العمالية في السياسة الإقتصادية للحكومة .

المبحث الأول : ماهية السياسة الإقتصادية للحكومة

بعيدا عن السياسات الإقتصادية الناجحة أو الفاشلة ، المؤثرة في تحريك دواليب الاقتصاد أو المثبطة له ، سنكتفي في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفهوم السياسة الإقتصادية للحكومة في المطلب الأول ، وتخصيص دراسة أشخاص هذه السياسة في المطلب الثاني .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الإقتصادية للحكومة

إن بدت قراءة النصوص القانونية بسيطة، فاستقراء صور الواقع أصعب بكثير من القراءة ، فذلك يتطلب فهم فلسفة الواقع قبل تحويلها إلى فلسفة قانونية ، وبالنهاية صياغتها بما يتلاءم وتنظيم مختلف العلاقات الناشئة في واقع ما ، أو بما يتلاءم وإحداث علاقات جديدة ، وهذا دأب الواقع الاقتصادي ، حيث تنظمه مختلف الحكومات من خلال فهم فلسفته السياسة ثم تحويلها إلى فلسفة قانونية ثم إلى مشاريع قوانين في مجالات اقتصادية كالمالية ،الجباية، الاستثمار، التجارة الخارجية.....إلأخ. لذلك و من أجل فهم السياسة الإقتصادية للحكومة سنسلط الضوء في الفرع الأول على تعريفها ، ونخصص الفرع الثاني لبحث أهم أهدافها.

الفرع الأول : تعريف السياسة الإقتصادية للحكومة

تعرف السياسة الإقتصادية اصطلاحا بالسياسة المالية والنقدية التي تتبعها الحكومة في تنظيم وتسيير كل ما له علاقة بالاقتصاد [1]، وفقها عرفت على أنها " مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الإقتصادية "[2] أو هي " خطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية... باستخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف " [3] فهي في النهاية خطوات وإجراءات حكومية غايتها أهداف اقتصادية واجتماعية محددة [4]، أما من الناحية القانونية فهي مجموع الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة في صورة قواعد قانونية عامة ومجردة لتنظيم البيئة الاقتصادية للدولة من خلال وسائل مالية ونقدية ، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق أهداف اقتصادية .

[1] كالتجارة ، الاستثمار ، المالية ، الجباية ، الصناعة ، وكل القطاعات المنضوية تحت الاقتصاد .

[2] نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 ، ص 141 .

[3] وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ط1 ، 2010 ، ص 74 .

[4] درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990 – 2004)، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، نوقشت 08 /05 / 2005 ، ص 43.

الفرع الثاني : أهداف السياسة الإقتصادية للحكومة

يمكن أن نختصر أهم أهداف السياسة الإقتصادية للحكومة في :

- القضاء على البطالة أو الإنقاص من نسبتها ، ويتحقق برفع نسبة النمو الاقتصادي .
- حماية القدرة الشرائية للمواطنين، وتوسيع حلقة الاستهلاك لحماية قوة حلقة الإنتاج .
- التوزيع العادل للدخل بين مختلف الأشخاص، مما سيعزز الثقة بينهم وبين والحكومة .
- محاربة التضخم أو التقليل من حدته.
- إحداث تنمية اقتصادية من خلال تحقيق معدل نمو اقتصادي مساوي أو أكبر من معدل تزايد السكان ، لما له من أثر إيجابي في تحقيق العيش الرغيد والرفاهية بين السكان.

المطلب الثاني : أشخاص السياسة الإقتصادية للحكومة

إن السياسة الإقتصادية تصمم وتفعل من طرف أشخاص فاعلة وأخرى مساعدة، ولكن مدى تحقيق أهدافها متوقف على حسن اختيار الأدوات والإجراءات من جهة، وعلى مدى تعاون هؤلاء الأشخاص من جهة أخرى. سنسلط الضوء على هؤلاء الأشخاص في الفرعين اللاحقين .

الفرع الأول : الأشخاص الفاعلة في رسم وتفعيل السياسة الإقتصادية للحكومة

تظهر السياسة الإقتصادية للحكومة من خلال برنامجها المقدم إلى السلطة التشريعية من أجل التصديق عليه ، إضافةً إلى مختلف مشاريع القوانين الإقتصادية[1] المتعلقة بهذه السياسة والمقدمة بدورها لذات السلطة من أجل التصديق عليها. ومنها نستخلص أن الأشخاص الفاعلة في السياسة الإقتصادية تتمثل في : رئيس الحكومة ، محافظ البنك المركزي ، ووزراء بعض القطاعات مثل : الاقتصاد ، المالية ، الصناعة ، التجارة والاستثمار.

يعد البرلمان صمام أمان عند قبول أو طلب تعديل أو إلغاء هذه السياسة، شريطة ضم هذا الأخير لأشخاص تدرك أهمية رسم وتفعيل برنامج هذه السياسة، ويؤكد ذلك المشرع الدستوري[2] عند إقالة الحكومة إن لم يحدث توافقا بينها و بين السلطة التشريعية في هذا الشأن .

الفرع الثاني : الأشخاص المساعدة في تفعيل السياسة الإقتصادية للحكومة

أما الأشخاص المساعدة في تفعيل السياسة الإقتصادية فهم: أشخاص السلطة التنفيذية بالدرجة الأولى كمحرك ضبط مباشر لنظام هذه السياسة، سواء كانوا على المستوى المركزي ، غير

[1] ومن هذه المشاريع : المالية ، النقد والقرض ، البنوك ، الجباية ، الاستثمار ، الجمارك ، الصناعة ، التجارة ، وبالإضافة إلى مختلف النظم المتعلقة بها.

[2] مثل الدستور الجزائري 2016 ، الجريدة الرسمية رقم 14 ، المؤرخة في : 7 مارس 2016 .

الممركز أو اللامركزي ، بالإضافة إلى أشخاص السلطة القضائية وأعوانها من خلال معالجة ما أصاب نظام هذه السياسة من خلل ، من خلال مختلف الدعاوى المرفوعة أمام القضاء أو تحريك الدعاوى العمومية ، كما تساهم السلطة التشريعية كذلك في هذا التفعيل بالرقابة البعدية لتطبيق قوانينها الإقتصادية. كما يمكن لأشخاص المجتمع المدني المساهمة في التطبيق الرشيد لهذه السياسة [1] عن طريق الرقابة الشعبية.

المبحث الثاني : أنواع السياسات الإقتصادية للحكومة من خلال قوانين المالية

تعمل الحكومات على إحداث توازن بين النمو السكاني والاقتصادي، فعند زيادة النمو الاقتصادي مقارنة بنمو السكان، سينعكس ذلك على رفاهية القطاعات الحكومية والمجتمع كقاعدة عامة [2]. والعكس صحيح ، فتعمل الحكومة حينها على تحريك الاقتصاد من خلال السياسات التالية: النقدية، المالية والتجارة الخارجية[3] .أما السياسة النقدية ، فلا مجال للحديث عنها في هذا البحث للاعتبارات التالية :

- ينفذها البنك المركزي من خلال سلطة النقد والقرض، والتي قد تكون مستقلة عن الحكومة أو تابعة لها ، وفي كل الأحوال لا تتأثر بالنقابات العمالية ، عكس تأثرها بنسبة التضخم المالي .

- تعتمد أساسا على الأموال المعروضة في التداول من خلال التحكم في نسبة الفائدة المتغيرة [4]،فترفعها لرفع تكاليف القروض ، فيحجم الأشخاص عن الاقتراض وينقص الإنفاق الاستهلاكي ، فيقل الطلب وينخفض التضخم ، وهذا المجال لا تأثير للنقابات العمالية فيه .أما عند حدوث الركود الاقتصادي تخفض نسبة الفائدة أو تعدم ، فتقل أو تنعدم تكاليف القروض ،مما يتحفز الأشخاص للاقتراض فيزيد الإنفاق الاستهلاكي، ويزيد معه الطلب المحفز للمستثمرين على زيادة الإنتاج ، وهذا من شأنه تحريك عجلة

[1] طبعا هذه المساهمة تتوقف على مدى قوة العلاقة والثقة الموجودة بين هذه الأشخاص والمجتمع المدني ، ومن هذه المنظمات نجد : المنظمة الوطنية لحماية المستهلك ، المنظمة الوطنية للجودة الشاملة ،..... بالإضافة إلى مختلف النقابات المهنية .

[2] لكل قاعدة عامة استثناء ، حيث هناك الكثير من الدول الغنية وحتى المتقدمة منها ، أين يعسر عليها تحقيق القاعدة العامة ، فنجد نسبة من مجتمعاتها تعيش تحت خط الفقر .

[3] وحتى سياسة التجارة الخارجية التي تعتمدها الحكومة ، فلا مجال للحديث عنها في هذا البحث على أساس عدم لمس أي تأثير مباشر للنقابات العمالية على هكذا مجال ، فمن حيث خصوصية هذه السياسة أن تعمد الحكومة إلى فرض إستراتيجية تخدم الاقتصاد مثل رفع أو خفض الجباية الجمركية ، فرض قيود على الاستيراد والتصدير ، فرض نضام الحصص ....إلأخ.

[4] تأثيرها نسبي إن لم تتحكم في الأموال المتداولة في السوق الموازية .

الاقتصاد ، وفي هذه الحالة هناك تأثير نسبي غير مباشر للنقابات العمالية من خلال تأثيرهم على أرباب العمل .

- تعد السياسة النقدية أسهل مسلك[1] وأسرع وتيرة في تحقيق الغايات السابق ذكرها مقارنة بالسياسة المالية للحكومة ، والتي تعد المجال الأرحب لتدخل النقابات العمالية الأكثر تمثيلا للعمال وفرض ضغط على الحكومة عند إعدادها لسياستها المالية ، من خلال نسب توزيع النفقات في الميزانية العامة على مختلف القطاعات .

في الأخير نستخلص أنه لا يمكن للنقابات العمالية إحداث أي تأثير على البنك المركزي ليغير من سياسته النقدية ، وعلى ذلك الأساس سنكتفي بما عرضناه نظريا فيما أعلاه ، ونتولى البحث عن هذا التأثير في السياسة المالية للحكومة ، والتي تطرح من خلال برنامج يعرض على البرلمان للنقاش والتصديق ، كما يترجم عمليا من خلال قانون المالية وقوانين المالية المكملة له ، حيث تعرض هذه الأخيرة للدراسة من خلال لجنة المالية للسلطة التشريعية ، ثم بعدها للنقاش والتصويت من طرف أعضاء غرفتي هذه السلطة

فمن خلال هذه السياسة تحدد الحكومة حجم النفقات بالموازاة مع حجم الإيرادات [2] ، ولذلك قد تخفض من الضرائب وترفع معدل الإنفاق في حال الركود الاقتصادي ، وهو ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية . كما قد ترفع من قيمة الضرائب وتخفض معدل الإنفاق في حال التضخم وهو ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية. وفي كل الأحوال يجب على الحكومة أن تعد سياستها الإقتصادية بناءا على التوازن بين السياستين النقدية والمالية ، حيث لا يمكنهما الانكماش معا أو التوسع معا كقاعدة عامة.

فمن خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على السياسة المالية التوسعية للحكومة في المطلب الأول و الانكماشية في المطلب الثاني .

[1] السياسة النقدية أسهل مسلك بالنظر لتنفيذه بواسطة البنك المركزي من خلال سلطة النقد والقرض ، وهذه الأخيرة قد تتغير عدة مرات في السنة ، عكس السياسة المالية التي تترجم في قانون المالية السنوي كقاعدة عامة ، أو القوانين المالية التكميلية كاستثناء .

[2] قد تشهد هكذا سياسات عجزا في الميزانية ، فتضطر الحكومات عندها إلى الاقتراض الداخلي من خلال سندات الدين المقدمة للبنك المركزي الذي يصك هذا الفارق ، بشرط تسديد هذا الدين لاحقا ، أو قد تقترض من الخارج من خلال الدول أو المنظمات الدولية ، كما قد تلجأ بعض الحكومات إلى خفض قيمة عملتها على أساس أن الاستهلاك أكبر من القدرة الإنتاجية .

المطلب الأول : السياسة المالية التوسعية للحكومة

تعتمد السياسة المالية التوسعية برفع الإنفاق العام وتخفيض الجباية المفروضة على الأشخاص أو اعتمادهما معا لتحريك الاقتصاد الراكد، ويتوقف ذلك على عدة عوامل، أهمها :

- في حالة الاقتصاد الراكد من خلال نسبة النمو الاقتصادي ونسبة التضخم المالي .
- في حالة اعتماد الحكومة للسياسة النقدية الانكماشية .
- عند التحكم في مصادر الدخل المؤدي إلى التحكم في سياسة الإنفاق ، فالحكومة دوما تبحث عن هذا التوازن المالي كقاعدة عامة ، و لكن الاستثناء قد يحدث عند صعوبة التحكم ، كاقتصاد الدول النفطية ، فمتى نقصت ميزانية المداخيل العامة سوف تتأثر ميزانية النفقات العامة، والعكس صحيح . وقد تستمر السياسة المالية التوسعية رغم ارتفاع النمو الاقتصادي، لتدعيم قوة البنى التحتية للاقتصاد مادام ذلك ممكنا في ظل البحبوحة المالية .

عليه تتبع الحكومة السياسة المالية التوسعية لغرض تحريك الاقتصاد الراكد للأسباب التالية :

- تشجيع المستثمرين على الرفع من الناتج المحلي من خلال مختلف الامتيازات المالية الممنوحة لهم بموجب قانون المالية أو القوانين التكميلية له .
- تحفيز حلقة الاستهلاك من خلال فرض الضرائب الذكية على الأشخاص، سواء على مستوى التوزيع الإقليمي أو القطاعي، والتي من شأنها توفير السيولة المالية لتحريك المجلات الخدماتية ، وحتى باقي مجالات الاستثمار من خلال تشجيع المستثمرين على الرفع من وتيرة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد نتيجة الاستهلاك المتزايد .
- تحفيز حلقة الاستهلاك من خلال خفض الضرائب الذكية المباشرة على دخل الأفراد .[1]
- تحفيز حلقة الاستهلاك من خلال توسيع سياسة الدعم الاجتماعي الذكي[2] ، والذي يتم بطريقة إلكترونية ذكية .

المطلب الثاني : السياسة المالية الانكماشية للحكومة

تعمل الحكومات على تنفيذ السياسة المالية الانكماشية لعدة أسباب ، نوجزها في :

[1] فمثلا بموجب قانون المالية الجزائري 2020 تم إعفاء كل الموظفين الذين يقل دخلهم عن 30 ألف دينار من الضريبة على الدخل ، وهذا من شأنه رفع راتبهم المالي الشهري والسنوي ، مما سوف ينعكس بالإيجاب على رفع حجم الإنفاق لديهم ، وهذا من شأنه تحفيز حلقة الاستهلاك ، وبالتالي يرتفع حجم الإنتاج المحلي ، فيتحرك الاقتصاد الراكد ولو نسبيا .

[2] ذكي لأنه يوجه بنسب مختلفة من الدعم المالي ، والتي تتناسب طرديا مع مداخيل الأفراد ، بل حتى على مستوى الفرد الواحد المحتاج ، سيختلف الدعم المالي الموجه له من زمن لآخر حسب مستوى دخله ، وتعمل الدولة على تحسين مداخيل الأفراد للإنقاص من نفقاتها العامة للدعم .

- لامتصاص الكتل المالية المشكلة للتضخم ، فترفع الضرائب وتخفض الإنفاق العام.
- عند عجز الموازنة العامة ، حيث لا تسمح المداخيل العامة للدولة من تنفيذ برنامجها الإنفاقي الذي يغطي نفقات كل القطاعات الوزارية .
- في الظروف الإقتصادية الطارئة كانخفاض حاد وغير متوقع في الإيرادات العامة للدولة ، فتتحول عندها من تطبيق السياسة المالية التوسعية إلى السياسة المالية الانكماشية [1].
- لدفع الأشخاص المعنوية العامة إلى ترشيد النفقات عند تسييرها للميزانيات المخصصة لها .
- لخفض الاستهلاك في المواد والسلع التي ترهق الدولة ، وتضطرها إلى الاقتراض محليا أو دوليا أو إلى استنزاف موارد الخزينة العامة من الذهب والعملة الصعبة .
- لتشجيع الإنفاق الخاص .

بالموازاة من اعتماد الحكومة على السياسة المالية الانكماشية تعتمد السياسة النقدية التوسعية كآلية توازن ، وتتحول من سياسة مالية إلى أخرى بموجب قوانين المالية التكميلية ، فقد تتحول من السياسة المالية الانكماشية إلى التوسعية عند تحقيق موازنة إيجابية تخدم الاستجابة لمطالب الجهة الاجتماعية ، أو لشراء السلم الاجتماعي ، أو لدفع الكتلة الناخبة و المساهمة في العملية الانتخابية بعد جس نبض عزوفها عن ذلك .

تعمد بالمقابل الحكومات إلى التحول من السياسة المالية التوسعية إلى الانكماشية لسد العجز في الموازنة لأسباب شح الإيرادات العامة ، مما سينعكس سلبا على الإنفاق العام ، كما قد تنحوا نحو هكذا مسار لتشجيع الإنفاق الخاص ، حيث من سلبيات الإنفاق العام تثبيط الإنفاق الخاص ، وهذا من السلبيات الكبرى لنقمة النفط على اقتصاديات الدول النفطية .

كل ما تناولناه هو القاعدة العامة التي تقبل استثناءا عند بعض الحكومات ، ويتمثل ذلك في إتباع سياسة مالية مرنة ، لا هي بالتوسعية ولا هي بالانكماشية ، كخفض الإنفاق العام من جهة ، ولكن بالمقابل لا ترفع من الجباية ، حتى لا تتأثر الاستثمارات في القطاعين العام والخاص ، أو قد تزيد من خفضها رغبة في توسيع الوعاء الجبائي ، وهذه السياسة كذلك مجالا لتدخل العمال عن طريق النقابات العمالية الأكثر تمثيلا ، وهذا من خلال الحوار المباشر التي تجريه في اجتماعات الثلاثية[2] .

[1] ويتم ذلك قانونا بموجب قانون مالية تكميلي يحمل القواعد والأحكام المناسبة للسياسة المالية الانكماشية .

[2] هذه الاجتماعات رسمية تجمع بين الوزير الأول ، ممثل نقابات أرباب العمل الأكثر تمثيلا و ممثل النقابات العمالية الأكثر تمثيلا ، حيث يتم التحاور والتناقش على حقوق العمال وخاصة المالية والاقتصادية ، ويتوج هذا الاجتماع بقرارات

المبحث الثالث : تأثير النقابات العمالية على السياسة الإقتصادية للحكومة

إن النقابات العمالية منظمات قانونية[1] في القطاعين العام والخاص ، محمية بموجب التشريعات والمواثيق الدولية [2]، وبموجب الدستور ومختلف التشريعات والتنظيمات العمالية في الدولة [1] ، حيث

تنفيذية ، تؤخذ بعين الاعتبار في الكثير من القوانين المتعلقة بالعامل وبسياسة الإنفاق العام و الجبائية ، وهو من أهم محتويات قانون المالية .

[1] تنشأ بموجب الدستور والقانون ، من خلال تقديم ملفها التأسيسي إلى السلطات المختصة ، وهذا الملف يحوي بدوره على تنظيمها القانوني الأساسي المحدد لاسم النقابة ، مقرها الاجتماعي ،أهدافها ، تسييرها ، ميزانيتها .....إلأخ .

[2] بعض القواعد القانونية التي تنص على حق العمل النقابي :

*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 ، بموجب الفقرة الثانية من المادة 23: " لكل شخص الحق في أن ينشىء وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته".

*العقد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1961، بموجب البند الثامن : " على الدول الأطراف أن تتعهد بأن تكفل : حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختاره منها ... ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق سوى ما ينص عليه القانون مما يكون ضروريا في مجتمع ديموقراطي".

*الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية سنة 1961،بموجب المادة 22 : "1- لكل فرد الحق في المشاركة مع الآخرين بما في ذلك تشكيل النقابات أو الانضمام إليها لحماية مصالحه. 2- لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص علها في قوانين والتي تستوجبها في مجتمع ديموقراطي ..."

*الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التميز العنصري سنة 1965، بموجب المادة 5 : " الحق في تكوين النقابات والانتماء لها ".

*إعلان التقدم والتنمية للأمم المتحدة سنة 1969 ، بموجب الفقرة أ من المادة 20: " النص على كل الحريات الديموقراطية للنقابات وحرية التجمع لكل العمال ... ".

*الاتفاقية الدولية للمنظمة الدولية للشغل رقم 87 لسنة 1948 ، بموجب المادة 2: " للعمال... بدون تميز الحق في تكوين المنظمات التي يختارونها بأنفسهم أو الانضمام إليها بدون حاجة إلى إذن سابق، ودون الخضوع إلا لقواعد هذه المنظمات فحسب" . والبند 2 من المادة 3 :" تمتنع السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه أن يحد من هذا الحق أو يعوق الممارسة المشروعة " .والبند 2 من المادة 8 : " يجب ألا يمس قانون البلاد أو يطبق بحيث يمس الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية "

ثمثل العمال ، تدافع عن حقوقهم ، تتفاوض مع الغير من أجل تحقيق أهدافهم ، يمثلها النقيب و ينوب عنها في كل أعمالها وعلاقاتها .

كما تجمع التنظيمات النقابية فئات العمال أو الموظفين المنتمين لنفس المؤسسة أو القطاع ، ولذلك قد نجد لذات التنظيم مقرات محلية و جهوية تحت رئاسة التنظيم النقابي الوطني ، وعلى العموم تتحاور الحكومة من خلال أشخاصها مع مختلف التنظيمات النقابية ، كما يتحاور رئيس الحكومة مع التنظيم النقابي الأكثر تمثيلا لفئات العمال [2]ومع ممثل منظمة أرباب العمل للتباحث حول انشغالات العمال ، وبالنهاية تقرير حلول لها .

بالتالي التنظيمات النقابية للعمال لها تأثير في إقرار السياسة الإقتصادية للحكومة [3]، مادام هذه الأخيرة تتحاور وتتفاوض وتحاول فرض منطقها الفكري كجماعة ضاغطة على رئيس الحكومة قبل إقراره لهذه السياسة سواء في صورة برنامج عمل الحكومة ، أو مشروع قانون المالية ، واللذان يأخذان بالحسبان ما تمخض عن هذه الاجتماعات من قرارات .

لكن في الواقع لدينا نمطين من هذه النقابات ، الفعالة والمثبطة ، فالفعالة يكون دورها إيجابيا على العمال من خلال تأثيرها على السياسة الإقتصادية للحكومة ، أما المثبطة فلا تأثير لها على هذه السياسة . وهذا ما سنتعرف إليه من خلال المطلبين اللاحقين.

المطلب الأول : التأثير الإيجابي للنقابات على السياسة الإقتصادية للحكومة

---

*الاتفاقية العربية للحريات والحقوق النقابية رقم 8 لسنة 1977 بموجب المادة 1:" لكل من العمال وأصحاب الأعمال، وأيا كان القطاع الذي يعملون فيه أن يكونوا، دون إذن سابق، فيما بينهم منظمات، أو ينضموا إليها لترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم ... "

[1] علما أن الحق النقابي في الجزائر مكرس بموجب المادة 70: من دستور 2016 والتي نصها : " الحقّ النّقابيّ مُعترَف به لجميع المواطنين " والقانون 90 .14 المؤرخ في 2 جوان 1990. الجريدة الرسمية عدد 3 لسنة 1990 .

[2] في الجزائر يعد الإتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A ظاهريا هو المنظمة النقابية الأكثر تمثيلا للعمال .

[3] وللنقابات العمالية دور ريادي كذلك في وضع السياسات الاجتماعية ، وهذا ما نصت عليه الاتفاقية الدولية للعمل رقم 117 لسنة 1962 ، وكذلك نلمس دورها البارز في سياسة محاربة البطالة من خلال الاتفاقية الدولية للعمل رقم 122 لسنة 1964.

كما لا نستثني الدور الكبير للبرلمانيين النقابيين في توجيه سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية من خلال سلطة دراسة مشاريع القوانين المتعلقة بهذه السياسة كمشروع قانون المالية ، و سلطة طلب تعديلها بما يخدم هذه السياسة كذلك ، وهذا بما يصب في تحسين القدرة الشرائية للعمال ، وهذا الدور نلمسه كذلك على مستوى الممثلين النقابيين ببعض الهيئات الاستشارية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في الكثير من دول العالم تعد النقابات العمالية من الجماعات الضاغطة على الحكومات في رسم وتفعيل السياسة الإقتصادية ، ويعد تأثيرها إيجابيا عندما تتجه ضغوطاتها بشكل علمي ومدروس بجودة كبيرة نحو دفع الحكومة إلى :

- ترشيد النفقات التي لا تؤدي إلى إحداث تنمية .
- خفض الإنفاق على بعض القطاعات ودفعها لقطاعات أخرى لسد خلل الموازنة العامة .
- الشفافية المطلقة في كل العمليات المالية التي تقوم بها الحكومة .
- دعم القطاعات المنتجة [1]، لرفع الناتج المحلي بما يغني الدولة أو ينقص من حجم الاستيراد ، بالإضافة إلى امتصاص البطالة .
- دعم إستراتيجية البنى التحتية لرفع مستوى الإنتاج ونوعيته ، وخاصة في ميدان النقل [2].
- دعم القدرة الشرائية للأفراد ، لكونه موجه بصورة غير مباشرة لحلقة الإنتاج ، حيث أي انكماش في حلقة الاستهلاك يقابله بشكل طردي انكماش في حلقة الإنتاج[3] .
- اعتماد السياسة الضريبية الذكية لتوجيه نمطية الاستهلاك المجتمعي .
- اعتماد السياسة الضريبية الإقليمية الذكية لامتصاص البطالة واستقطاب الاستثمـــار في بعض الأقاليم [4].
- دفع الحكومة في سياستها الإقتصادية إلى تجنب توريد برامج جاهزة من الخارج ، لعدم تطابق محتواها مع مختلف العوامل[5] المشكلة للمجتمع .
- تجنب اعتماد سياسات إنفاقية على مؤسسات فاشلة دون إحداث إصلاحات هيكلية لها .[6]
- محاربة التضخم [1].

---

[1] خاصة في المجال الفلاحي والصناعي ، وأولوية أحدهم عن الآخر تختلف من دولة لأخرى .

[2] وبالخصوص السكك الحديدية المتطورة لنقل المنتجات الفلاحية ، الثروات المعدنية ، المواد النصف مصنعة و المصنعة .

[3] انكماش الإنتاج سيوسع من البطالة الناجمة عن إفلاس بعض المؤسسات الإنتاجية وعن إنقاص من العمالة في البعض الآخر .

[4] تعتمد بعض الحكومات على إنشاء المدن الإقتصادية الحرة الحضرية لاستقطاب الاستثمارات المحلية والقضاء على البطالة ، كما تعتمد أخرى على إنشاء المناطق الإقتصادية الحرة المستقطبة للعملة الصعبة والاستثمارات الأجنبية والممتصة للبطالة .

[5] عوامل تاريخية ، ثقافية واجتماعية .

[6] فالإنفاق الحكومي على اقتصاد منكمش دون إحداث إصلاحات هيكلية له هو محض من التبذير الحكومي غير المبرر .

- اعتماد السياسة الضريبية التفاضلية بين قطاعات الدولة [2].

لكن الحكومات الجزائرية غداة الاستقلال أبت حدوث هذا التأثير الإيجابي فحنطت النقابة الوحيدة للعمال ألا وهي الإتحاد الوطني للعمال الجزائريين UGTA[3] ، وهذا ما لمسناه في العديد من الدراسات والأبحاث ، ومن بعض ما اقتطفناه : "هذه التناقضات أثرت على النشاط النقابي ... فأهداف العمل النقابي تغيرت حيث ارتبط بالعمل السياسي فقط "[4] .

"إذ أدّت بالنقابة إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي، بحيث عملت تحت غطاء الحزب الذي خضع بدوره للسلطة الحاكمة"[5] .

"النقابة جهاز من أجهزة حزب جبهة التحرير الوطني، والذي سعت الدولة من خلاله إلى تجسيد السياسة الاقتصادية وهذا وفق النموذج ج النقابي الاشتراكي آنذاك " [6]

وإن ما يؤكد هذه الأبحاث خطاب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني [7] سنة 1967 " يجب على الإطارات النقابية الالتزام والخضوع بدون أي تحفظ لقواعد الحزب، "[8]

المطلب الثاني : التأثير السلبي للنقابات على السياسة الإقتصادية للحكومة

إن واقع التأثير السلبي للنقابات العمالية في السياسة الإقتصادية للحكومة من خلال اجتماعات الثلاثية [1] بات مألوفا في أغلب الحكومات المتعاقبة للدولة ، لدرجة وجودها كعدمها ، حيث عبر عن هذا

---

[1] الأهم أن يكون هناك توازن بين الكتلة النقدية الموجودة بالسوق والمنتجات ، فأي خلل بين طرفي هذه المعادلة يؤدي إلى تضخم ، وبحسب شاسعة هذا الخلل تكون شاسعة التضخم .

[2] نعني بهذه المفاضلة أن لا تكون ذات الضرائب الحكومية بذات المستويات الإقطاعية على كل القطاعات الحكومية ، فهذه المرونة تخدم التنمية الإقتصادية .

[3] لقد ساهم الإتحاد العام للعمال الجزائريين في تطوير الكثير من علاقات العمل الفردية ، ولمزيد من المعلومات حول نشأة هذه العلاقات طالع : بن عزوز بن صابر ، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2011 .

[4] جيلاني كوبيبي معاشو ، موساوي فاطمة ، مقال العمل النقابي في الجزائر الإتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا ، مارس 2017 ، www.researchgate.net تحميل 2019/04/25 ، 17.30

[5] ايمان النمس ، دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر ، دار ناشري ، 2014 ، ص 55 .

[6] محمد سفيان بداوي ، النقابة الجزائرية واقع وأفاق،(الخارطة النقابية ربع قرن من التعددية)، الجزائر ، إصدارت أصدقاء عبد الحميد بن زين ، 2016 ، ص 74

[7] إنه الأمين العام لحزب FLN أحمد قايد الذي ترأس الحزب من سنة 1967 إلى 1972 ،. حيث ألقى هذا الخطاب بمناسبة اجتماع النقابة العمالية الوحيدة في الجزائر ، والمتمثلة في الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA

[8] محمد سفيان بداوي ، مرجع سابق ، ص 74

الواقع الإعلام بكل صوره ، ومن جملة ما إطلاعنا عليه مقال بجريدة الشروق موسوم بالعنـــوان: "اجتماعات متكررة ونتائج هزيلة ، ماذا قدمت الثلاثية للجزائريين؟ " [2] ، فمن خلاله ، ومن خلال الواقع المؤسف لمسنا ما يلي :

- تسييس الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA [3] حوله من مدافع عن حقوق العمال ومؤثر في السياسة الإقتصادية للحكومة إلى مجرد رقم متخندق في صف الحكومة [4].

- إن المحاباة الناشئة بين رئيس الحكومة وممثل أرباب العمل وممثل نقابة UGTA ، جعل هذا الأخير غير مؤثر في دفع الحكومة إلى مزيد من الإنفاق على القطاعات المنتجة ، و ترشيد ذلك على الأقل إنتاجية ، مع إعادة النظر في الإنفاق العام غير المجدي .

- وكذلك انتخاب ممثلUGTA ، كلما كانت قانونية وبآلية ديمقراطية ، كلما أثمرت أشخاصا مدافعين عن حقوق من انتخبهم من العمال ، وفي باقي الأحوال تنفصل الروابط ، فلا العامل يجد الآلية القانونية للتأثير على السياسة الإقتصادية للحكومة ، ولا الممثل النقابي كذلك، لأنه أضحى بالنهاية آذان صاغية لرب

---

[1] هي اجتماعات بين ثلاث أعضاء : 1) رئيس الحكومة والذي يوكل له وضع برنامج عمل الحكومة للسياسة المالية ، بالإضافة إلى إشرافه على كل مشاريع القوانين التي تتضمن السياسة المالية ، وعلى رأسها مشروع قانون المالية . 2) ممثل النقابات العمالية الأكثر تمثيلا مقارنة بباقي النقابات ، وحيث حاز على هذا المركز القانوني : الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA . 3) ممثل منظمات أرباب العمل الأكثر تمثيلا مقارنة بباقي المنظمات ، و حاز على هذا المركز : المنتدى الوطني لأرباب العمل .

[2] محمد مسلم ، إيمان كيموش ، عبد الحميد عثماني ، https //www.echoroukonline.com، 2016/06/08 . " مثلما كان متوقعا، كانت معطيات الظرف الاقتصادي حاسمة في مقررات اجتماع الثلاثية الأخير.. اجتماع يرى مراقبون أنه صب في مصلحة رجال الأعمال والحكومة، وكان المتضرر فيها هم العمال، لكونهم خسروا مكتسبات مثل التقاعد النسبي والمسبق، لكنهم ومع ذلك لم يربحوا شيئا على صعيد تدهور القدرة الشرائية جراء التراجع الكبير في قيمة الدينار. إنها المعطيات التي دفعت المتابعين إلى القول بأن العامل هو من دفع الثمن في اجتماع الثلاثية الأخير. فهل لذلك علاقة بالجهة النقابية التي مثلته؟ أم أن المصلحة العليا للبلاد تقضي بالمزيد من التضحية؟ لكن هل التضحية تبقى حكرا على العمال دون غيرهم؟ المركزية النقابية.. مع من وقفت في اجتماع الثلاثية ؟...خلّف اجتماع الثلاثية الأخير حالة من الغضب لدى مختلف الفئات العمالية، التي قرأت في نتائجه انحياز غير مبرر لصالح الحكومة ورجال الأعمال (الباترونا)، وزاد من حدة الانتقاد اقتصار التمثيل العمالي فيها على UGTA ".

[3] لقد تم تغييب وتهميش الكنفيدرالية المستقلة للعمال الجزائريين، والتي تضم خمس نقابات كبرى

[4] هذا التخندق هو إحساس من طرف الممثلين النقابيين بوجود سلطة معنوية ممارسة عليهم من طرف سلطات وأشخاص الحكومة ، فيتوجسون خيفة من فقد مناصبهم أو مراكزهم القانونية بما لها من امتيازات وصلاحيات ، وبالنتيجة يتحول هؤلاء إلى أشخاص مذعنين لطلبات أشخاص الحكومة بالرغم من أنهم منتخبون وليسوا معينين ، وهذا الإحساس ذاته بين رئيس المجلس الشعبي الولائي المنتخب ووالي الولاية .

العمل وسلطة الحكومة ، وليس للقاعدة العمالية ، وفي هكذا معادلات تتثبط الفلسفات الفكرية عن إيجاد المخارج للاقتصاد الراكد .

- تدهور القدرة الشرائية للعمال توحي بعدم تأثير UGTA على السياسة المالية للحكومة .

- عندما لا تكون UGTA حقيقة من النقابات الأكثر تمثيلا للعمال ، سوف لن نلمس الرضائية بينها وبين العمال على اختلاف قطاعاتهم ونقاباتهم ، لدفاعها على مصالح ضيقة و تهمل استقراء الواقع ، فتنجلي سلبية تأثيرها على السياسة الإقتصادية للحكومة .

- وكذلك اقتصار التمثيل العمالي في مختلف الاجتماعات مع الحكومة على نقابة واحدة لتمثيل كل النقابات الأخرى ، يعد تكريس فعلي لتثبيط دور النقابات العمالية من حيث تأثيرها على السياسية الإقتصادية للحكومة

- عدم تواصل UGTA مع أعضاء السلطة التشريعية ، التي تناقش وتصوت على مشاريع القوانين المتصلة مع السياسة الإقتصادية للدولة .

- عدم إيمان مختلف النقابات العمالية بلغة الحوار[1] والتحاور فيما بينها للخروج برؤى وقناعات موحدة من خلال استقراء الواقع الاقتصادي المنعكس على الواقع الاجتماعي للعمال ، ومن إيجابيات هكذا تحاور الخروج بأرضية مطالب وإستراتيجيات ذات جودة عالية ، تؤثر في السياسة الإقتصادية التي ستتبناها الحكومة .

- عدم إيمان النقابات العمالية المثبطة بضرورة تجنيد الفئات العمالية لخدمة الصالح العام المؤثر إيجابا على التطبيق الرشيد للسياسة الإقتصادية للحكومة .

في كل الأحوال الحكومات المعتمدة على الريع النفطي ترى ذاتها مستغنية عن التأثير النقابي ، فتتوسع دائرة التغييب والتهميش التي لا تخدم الجانبين : لا الحكومة وسياستها الإقتصادية ولا ممثلي النقابات العمالية والعمال ، وعليه من الأجود أن تبادر الحكومة من خلال وزير العمل إلى إدخال إصلاحات قاعدية تخدم الجانبين .

الخاتمة:

نهاية لا يوجد ضمن الترسانة القانونية للدولة أي قانون مخصص للسياسة الإقتصادية للحكومة ، ولكن يفهم ذلك ضمنيا من خلال مجمل القوانين الإقتصادية ، و تاجها قانوني المالية و النقد ، حيث

[1] لهذا الحوار كذلك دور كبير في استقرار العلاقات المهنية ، ولمزيد من المعلومات طالع مقال : بلعبدون عواد ، دور الحوار الاجتماعي في دعم استقرار المؤسسات وتحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر ، مجلة قانون العمل والتشغيل ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم ،العدد الرابع ، جوان 2017.

تفرض من خلالهما الحكومة توازنا بين السياستين المالية والنقدية ، أما المالية فمن تصميم الحكومة ، والنقدية من تصميم البنك المركزي . وبجودة التصميمين يتحرك الاقتصاد بكل دواليبه. ولكننا في الختام نخرج بفكرة عامة حول تأثير النقابات العمالية في رسم السياسة الإقتصادية للحكومة ،من خلال الاجتماعات الرسمية الثلاثية التي تجمع بين رئيس الحكومة و رئيس منتدى أرباب العمل وممثل النقابات العمالية الأكثر تمثيلا للعمال. كما تؤثر تأثيرا غير مباشر من خلال علاقتها مع أعضاء البرلمان ،فهؤلاء بصفتهم نوابا عن الشعب وعن المجالس المحلية المنتخبة سينقلون مشاغل وهموم العمال من خلال ممثلي النقابات ليضفونها عند مناقشة قانون المالية ،وتعديل بعض قواعده في شق توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات الوزارية ، وما لذلك من تأثير مباشر على الحياة الاجتماعية للعامل .

فإن كانت النقابات العمالية المجتمعة في اجتماعات الثلاثية ليست هي الأكثر تمثيلا ، ستكون دعوتها من طرف الحكومة لأجل تمثيل صوري عن العمال ، ليتحول المشهد من اجتماع ثلاثي إلى آخر ثنائي ، مادام النقابات المستدعاة ستدافع عن الحكومة لا عن العمال ، وهذا المشهد ألفته الجزائر منذ عقود ، حيث لا يكرس إلا التأثير السلبي للنقابات العمالية في السياسة الإقتصادية للدولة ، وهو وضع لا يخدم الاقتصاد الوطني مهما بلغت عائدات الدولة من الريع النفطي ، ومهما كانت طبيعة سياستها المالية والنقدية ، لأنها بالنهاية ليست من مخارج الاستقراء الحقيقي للواقع .

فإن أصبحت النقابات جماعات ضاغطة على الحكومات في رسم وتفعيل السياسة الإقتصادية ، سوف تساهم بفاعلية كبيرة في دفع هذه الأخيرة إلى : ترشيد النفقات العامة ، تخفيض فاتورة الاستيراد ، امتصاص البطالة ، تحسين البنى اللوجستية ، دعم القدرة الشرائية للأفراد ، اعتماد السياسة الضريبية التفاضلية بين قطاعات الدولة ، اعتماد السياسة الضريبية الذكية لتوجيه نمطية الاستهلاك المجتمعي ، وضع سياسات من استقراء الواقع لا مستوردة من الخارج ، وبالنهاية تجنب اعتماد سياسات إنفاقية على مؤسسات فاشلة قبل إصلاحها هيكليا .

- قائمة المصادرو المراجع

- القو انين والتشريعات

- الدستور الجزائري 2016 ، الجريدة الرسمية رقم 14 ،المؤرخة في : 7 مارس 2016 .
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 .
- العقد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1961.
- الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية سنة 1961.
- الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التميز العنصري سنة 1965.
- الاتفاقية الدولية للمنظمة الدولية للشغل رقم 87 لسنة 1948 .

- الاتفاقية العربية بشأن الحريات والحقوق النقابية رقم 8 لسنة 1977 .
- قانون المالية الجزائري 2020 ، الجريدة الرسمية رقم 81 ، 30 ديسمبر 2019.

- المؤلفات:

- ايمان النمس ، دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر ، دار ناشري ، 2014
- محمد سفيان بداوي ، النقابة الجزائرية واقع وأفاق،(الخارطة النقابية ربع قرن من التعددية)، الجزائر ، إصدارات أصدقاء عبد الحميد بن زين ، الجزائر، 2016.
- نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 .
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ط1 ، 2010.
- بن عزوز بن صابر ، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري و المقارن ، دار الحامد للنشـــــر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2011 .
- *James, Paul; with Magee, Liam; Scerri, Andy; Steger, Manfred B. (2015). Urban Sustainability in Theory and Practice: Circles of Sustainability. London: Routledge.*

- الأطروحات:

- درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990 – 2004) ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، نوقشت 08 /05 / 2005 .

- المقالات:

- بلعبدون عواد ، دور الحوار الاجتماعي في دعم استقرار المؤسسات وتحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم ،العدد الرابع ، جوان 2017.
- *Robert Savy , L'intervention des pouvoirs publics dans la vie économique, Etudes de droit comparé 1979. Revue internationale de droit comparé , 1979 Volume 31 Numéro 4.*

- مو اقع الانترنيت:

- محمد مسلم ، إيمان كيموش ، عبد الحميد عثماني ، *https //www.echoroukonline.com*
- جيلاني كوبيبي معاشو ، موساوي فاطمة ، مقال العمل النقابي في الجزائر ، الإتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا *www.researchgate.net/330579204*